العرب
الإثنين 2020/06/01
السنة 43 العدد 11718

أديس أبابا تستغل انشغال الخرطوم لفرض واقع جديد على الحدود

الهجمات الإثيوبية على القضارف تحرج السلطة الانتقالية

تواتر هجمات عصابات الشفتة الإثيوبية على مناطق سودانية حدودية، بات محل إحراج كبير للسلطة الانتقالية السودانية، التي لم يعد بمقدورها غض الطرف عن تلك التجاوزات في ظل شارع مستنفر يرصد كل خطواتها.

ليس هكذا تبنى الثقة

الخرطوم – تثير التعديات الإثيوبية المتكررة على الحدود الشرقية للسودان، مخاوف الخرطوم من سعي أديس أبابا لاستغلال انشغالها بتفكيك العقد الداخلية لفرض واقع جديد في المنطقة الحدودية المتنازع عليها منذ عقود.

واستدعت وزارة الخارجية السودانية مؤخرا القائم بالأعمال الإثيوبي ميوكن قوساي ردا على هجوم جديد عبر الحدود يشتبه في أن ميليشيات الشفتة الإثيوبية نفذته بضوء أخضر من السلطات وتسبب في مقتل وإصابة عدد من أفراد الجيش السوداني ومدنيين.

في المقابل أدان تحالف "قوى الحرية والتغيير"، ما وصفه بـ"الاعتداءات" الإثيوبية المتكررة على حدود البلاد الشرقية، داعيا أديس أبابا إلى الابتعاد عن تعكير صفو العلاقات بين البلدين.

وقال بيان للتحالف المدني المشارك في السلطة الانتقالية "يأتي هذا العدوان الغادر كامتداد لسلسلة من التعديات التي تزايدت وتيرتها مؤخرا امتدادا لسياسات العقدين الماضيين التي شهدت توغلا إثيوبيا على أراضي الفشقة الكبرى والصغرى، مستغلة تفريط النظام البائد (نظام عمر البشير) في السيادة الوطنية".

> إثيوبيا تدعو السلطة الانتقالية في السودان إلى إجراء تحقيق مشترك لاحتواء التوتر الحدودي بين البلدين

وشدّد البيان "ندعم مساعي السلطة الانتقالية في تفعيل قنوات الحل الدبلوماسي السياسي الذي يوقف التعديات ويحفظ سيادتنا الوطنية، ويجري ترسيما ملزما للحدود بوقف كافة أشكال التغول والعدوان ويؤسس لسلم مستدام بين البلدين".

وكانت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أوردت الخميس خبر تعرض معسكر في القضارف شرق البلاد إلى هجوم أدى إلى مقتل أحد الضباط السودانيين وإصابة 7 جنود، ونقلت الوكالة عن متحدث عسكري سوداني بأن الهجوم تقف خلفه ميليشيات "مدعومة من إثيوبيا".

ويقول محللون إن أديس أبابا تسعى على ما يبدو لاستثمار الوضع الهش للسودان الذي يمر بفترة انتقالية صعبة نتيجة تعثر جهود السلام، وعجز السلطة الحالية عن اجتراح حلول جذرية لمعالجة الأزمة الاقتصادية للتحرك والسيطرة على مناطق حدودية متنازع عليها.

ويشير المحللون إلى أن أديس أبابا تريد تكرار ذات السيناريو حينما استغلت حالة اللااستقرار في مصر التي خلفتها أحداث يناير 2011، التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، لتسارع لتنفيذ مشروع سد النهضة الذي تعتبره القاهرة تهديدا لأمنها المائي، والذي بات اليوم في مراحله الأخيرة حيث ينتظر أن تبدأ أديس أبابا في ملء خزانه في يونيو الجاري.

وكانت ميليشيات الشفتة الإثيوبية هاجمت في مارس الماضي منطقة ود كولي التابعة لولاية القضارف ما أدى إلى مقتل عنصرين من الجيش السوداني وإصابة اثنين آخرين، أثناء تصديهم لذلك الهجوم.

وسبق الهجمات المتكررة تزايد نشاطات تلك الميليشيات بالقرب من حدود البلدين حيث رصد حشدها للمئات من العناصر، وترنو تلك الميليشيات المدعومة من السلطة الإثيوبية للسيطرة أساسا على منطقة الفشقة.

وتقع الفشقة على طول الحدود السودانية الإثيوبية بمسافة تقدر 168 كيلومترا وهي مقسمة إلى ثلاث مناطق، "الفشقة الكبرى" و"الفشقة الصغرى" و"المنطقة الجنوبية"، وتمتاز بخصوبة أراضيها ما يجعلها هدفا للعصابات الإثيوبية.

ويقول نشطاء سودانيون إن أديس أبابا تراهن على ضعف السلطة الانتقالية، وتعتقد بأن الأخيرة ستعمد إلى غض الطرف عن تلك التجاوزات على غرار ما قام به نظام عمر البشير طيلة فترة حكمه، بيد أن هذا الرهان مجانب للصواب لاسيما وأن السلطة الحالية تدرك أن الشارع المستنفر سيكون بالمرصاد لأي تنازل، أو تجاهل لما يجري هناك.

وفي رسالة لا تخلو من دلالات أعاد الجيش السوداني في 30 مارس الماضي انتشاره في منطقة الفشقة الصغرى وذلك بعد غياب دام لـ25 عاما، وترافق هذا الانتشار مع زيارة لرئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان أعقبها بسلسلة تصريحات نارية اتهم فيها أديس أبابا بالسعي لاحتلال أراض سودانية.

ويعتقد محللون أن المواقف السودانية الحادة حيال التعديات الجارية على الحدود من شأنها أن تكبح اندفاعة إثيوبيا بيد أن هناك شكوكا كبيرة في إمكانية أن تتخلى الأخيرة عن طموحاتها في اقتطاع جزء من أراضي المنطقة الحدودية.

ودعت إثيوبيا، الأحد، السودان، إلى إجراء تحقيق مشترك لاحتواء التوتر الحدودي بين البلدين. وحثت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان الخرطوم على العمل معا من خلال الآليات العسكرية القائمة لمعالجة الظروف المحيطة بالحادث والتحقيق فيها بشكل مشترك لاحتواء الوضع على الأرض. وأضافت الوزارة "نعتقد اعتقادا قويا أنه لا يوجد سبب ليدخل البلدان في العداء، وندعو إلى استمرار التعاون الوثيق بين الإدارات المحلية والإقليمية المجاورة لضمان السلام والأمن في المنطقة الحدودية".

ممتلكات البشير ورجالاته المصادرة «غيض من فيض»

الخرطوم – صادرت السلطات السودانية منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير قبل أكثر من عام، شركات وعقارات وممتلكات تعود له ولمساعديه تقدر قيمتها بالمليارات، فيما يؤكد مسؤولون ومحللون على أنها "ليست سوى قمة جبل الجليد".

وقال المتحدث باسم لجنة "محاربة الفساد وتفكيك نظام عمر البشير" صلاح مناع، إن "التقديرات الأولية تشير إلى أن حجم العقارات والممتلكات التي استولى عليها رجال النظام السابق تتراوح بين 3.5 مليار وأربعة مليارات دولار".

وأعلنت اللجنة أخيرا "استرداد شركات وممتلكات وفنادق ومراكز تجارية ومزارع ومئات العقارات في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى".

وأوضح مناع "ما أعلنت عنه اللجنة حتى الآن يمثل قمة جبل الجليد"، مشيرا إلى أن اللجنة لم تضع يدها حتى الآن على أي أموال سائلة، وكل ما تسلمته "عقارات ومنقولات".

وأطاح الجيش السوداني في 11 أبريل 2019 بالبشير الذي حكم البلاد لثلاثة عقود، بعد أربعة أشهر من احتجاجات شعبية غير مسبوقة ضدّه. وتم إيقافه ولا يزال قيد الاعتقال.

وتمّ تشكيل "لجنة مكافحة الفساد وتفكيك النظام السابق" في ديسمبر 2019 بقرار من المجلس السيادي الذي يضم مدنيين وعسكريين ويتولى إدارة البلاد منذ أغسطس ولفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. وعقب سقوط البشير، أوقفت السلطات العشرات من رجالات نظامه المتهمين بالفساد وبدأت تحقيقات معهم، ولكن أيا منهم لم تتم إحالته إلى المحاكمة بعد.

وصادرت لجنة محاربة الفساد عقارات ومزارع تعود ملكيتها للبشير وبعض أفراد أسرته وكبار مساعديه ومن بينهم وزيرا الخارجية والدفاع السابقان علي كرتي وعبدالرحيم محمد حسين. وفي ديسمبر الماضي، أدين البشير بالفساد في واحدة من عدة قضايا، وصدر حكم بالتحفّظ عليه في دار للإصلاح الاجتماعي لمدة عامين.

ولا زالت لجنة مكافحة الفساد في مرحلة تقييم ما صادرته. وقال صلاح مناع "لن نعرف قيمة هذه الممتلكات إلا بعد تقييمها بدقة وسنطلب من بيت خبرة عالمي القيام بذلك قبل أن نسلمها إلى وزارة المالية".

وأشار مسؤول على صلة بعمل لجنة مكافحة الفساد طلب عدم كشف هويته، أن الأخيرة تسلمت مستندات كثيرة جدا وفحصها سيستغرق وقتا طويلا. وأكد المسؤول أن "كمية المستندات التي وصلت الى اللجنة كبيرة جدا، إلى درجة نقلها بواسطة ثلاث شاحنات، واللجنة ستفحص كل مستند منها".

ويرى الخبير الاقتصادي محمد الناير أن تحويل هذه العقارات والمنقولات إلى أموال تعود بالنفع على اقتصاد البلاد يحتاج إلى وقت.

الدائرة تضيق على حزب الله اللبناني داخل الفضاء الأوروبي

بيروت – تتجه النمسا إلى حظر نشاطات حزب الله اللبناني، في خطوة من شأنها أن تزيد الضغوط على الحزب المدعوم إيرانيا داخل الفضاء الأوروبي، لاسيما بعد إقدام ألمانيا في وقت سابق من العام الجاري على إدراجه تنظيما إرهابيا.

وتبنى البرلمان النمساوي بالإجماع قرارا يطالب فيه الحكومة بالحدّ من نشاطات حزب الله، وإطلاق مبادرات مماثلة على صعيد الاتحاد الأوروبي. واعتبر البرلمان أن الفصل بين الجناحين العسكري والسياسي لحزب الله غير مبرر، داعيا إلى اعتباره منظمة إرهابية بالكامل.

وأثنت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على هذه الخطوة، حيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية في تغريدة على تويتر "نرحب باعتراف البرلمان النمساوي بالتهديد الذي يمثله حزب الله في أوروبا، وندعو إلى اتخاذ خطوات إضافية ضد هذا الوكيل الإرهابي لإيران".

من جهتها طالبت إسرائيل الأحد، الحكومة النمساوية بتبني توصيات البرلمان في فيينا، ونقلت القناة (12) عن وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي قوله "يدور الحديث عن قرار هام ضد التنظيم، وأتمنى أن تتبنى الحكومة النمساوية قرار البرلمان وتنضم إلى بريطانيا وألمانيا وهولندا التي صنفت حزب الله، ككل، تنظيما إرهابيا".

وتعالت في الفترة الأخيرة أصوات داخل النمسا تطالب الحكومة بالنسج على منوال الجارة ألمانيا وإدراج الحزب اللبناني كمنظمة إرهابية وحظر كافة نشاطاته.

وأعلنت برلين في أبريل الماضي عن قرار بحظر أنشطة حزب الله، وذكرت وزارة الداخلية الألمانية حينها أن القرار يعني حظر رموز الجماعة اللبنانية في التجمعات أو المنشورات أو وسائل الإعلام وإمكانية مصادرة أصولها. وأضافت أنه نظرا لأن الجماعة منظمة أجنبية فلا يمكن حظرها تماما وحلها. وبالتوازي مع إعلان القرار شنت السلطات الأمنية الألمانية مداهمات على جمعيات دينية ومساجد في مدن ألمانية عدة لاعتقال من يشتبه بعضويتهم في حزب الله، حيث تقدر وكالات استخبارات وجود أكثر من ألف شخص مرتبطين بما تسميه "الجناح المتطرف" داخل التنظيم.

أجندة عابرة للحدود

ويقول محللون إن الضغوط الأميركية لعبت دورا أساسيا في التغير الجاري في المواقف الأوروبية حيال حزب الله اللبناني، فلطالما أبدت الإدارات الأميركية استياء حيال التعاطي الأوروبي مع الحزب الذي يشكل ذراع إيران العسكرية الضاربة في المنطقة.

وأدرج الاتحاد الأوروبي في عام 2013 الجناح العسكري للحزب على القائمة السوداء للإرهاب على خلفية اتهامات بتورط الجماعة اللبنانية في هجوم بقنبلة استهدفت حافلة في منتجع بورغاس البلغاري في يوليو 2012 ما أسفر عن مقتل خمسة سياح إسرائيليين.

ولم يخل هذا القرار من جانب سياسي في علاقة بانخراط الحزب في الحرب السورية بإرساله في العام 2013 الآلاف من عناصره للقتال إلى جانب القوات الحكومية السورية، ضد فصائل المعارضة.

ويعتبر سياسيون لبنانيون أن التغير في الموقف الأوروبي لا يمكن فقط حصره في الضغوط الأميركية ومن خلفها الإسرائيلية، بل لإدراك متزايد لدى قادة الاتحاد الأوروبي بخطورة التنظيم، والتي بدأ التفطن لها مع عملية بورغاس لتواتر سلسلة الحوادث التي يقف خلفها الحزب في القارة العجوز.

وأعلن جهاز الأمن والمعلومات التشيكي في أكتوبر 2018 تعطيل مخدّمات شبكات قرصنة تابعة لحزب الله داخل الاتحاد الأوروبي، وعقب ذلك اكتشاف السلطات الهولندية في يناير 2019 عن تورط "عصابات إجرامية" مرتبطة بالحزب اللبناني في قتل معارضين إيرانيين، كان أطلق عليهما النار بطريقة متشابهة أمام منزليهما.

> إسرائيل تطالب الحكومة النمساوية بالانضمام إلى بريطانيا وألمانيا وهولندا التي صنفت حزب الله، ككل، تنظيما إرهابيا

وجرّت ممارسات حزب الله وتورطه في قضايا متعلقة بالأمن القومي الأوروبي فضلا عن سياساته المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط بريطانيا إلى اتخاذ قرار في فبراير من العام الماضي بإدراج جناحيه السياسي والعسكري ضمن اللائحة السوداء.

ويرجح أن تعلن النمسا قريبا عن قرارها بوضع الحزب ضمن لائحة الإرهاب، وسط توقعات بأن تنظم دول أخرى لهذا التوجه.

ويقول محللون إن عمليات التضييق على الحزب وتجفيف موارده في الخارج لاسيما في أوروبا وأميركا اللاتينية وحتى أفريقيا بالتأكيد سيكون لها أثر قوي على وضعه في الداخل اللبناني، وهذا ما يدفعه إلى التوجه شرقا.